تخصيص الشيء بامر على معنى انه لا يتجاوز الى بعض ما عداه فهو معنى مجازي التخصيص
غير مناسب للاشتراك ولذلك يحتاج من جعله من قبيل التخصيص الى قرينة تسمى تخصيصا غير
حقيقي والشارح اخذ الحقيقي مقابلا للاضافي ولذا لو قال وهو غير حقيقي بل اضافي مورد
عليه ان التخصيص مطلقا من قبيل الاضافيات فاحتاج الى التعسف وهو ان المراد بالاضافي
ما يكون بالاضافة الى بعض ما عدا المقصور عليه وبالحقيقي ما يكون بالاضافة الى جميع ما
عداه وكانه انما سماه اضافيا لان التخصيص لشيء بالقياس الى بعض ما عداه فيسمى خاصة
اضافية لاحتياجه في التعبير عنه بالخاصة الى اعتبار الاضافة والنسبة في العبارة لان
الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وجه الانحصار
فيه ان القصر انما يتصور بين شيئين بينهما نسبة فاما ان يكون قصر المنتسب اليه على
المنتسب وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف واما ان يكون قصر المنتسب على المنتسب
اليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف والمراد الصفة المعنوية التي هو معنى
قايم بالغير لا الصفة بهذا المعنى يستعمله المتكلمون في مقابلة الذات وبالمعنى الا
خير يستعمله النحويون كالبحث في باب التوابع ثم اخرجه في بحث النعت مقابلا
للاسم تابع يدل على ذات واحترز بقيد المعنوي عن كلهم في قولهم جاءني القوم كلهم
لتطاوفهم على العلم في قوله اعجبني هذا العلم لانه لا يدل على ذات ومعنى فيها
واما التعبير المشهور بمفهوم ادرج فيه العلم ونظايره فتناول معرفة وكذا في النعت
والصفة المعنوية التي فسرها واما النسبة بين معنى المعنوية والنعت فالنسبة ان
المعنى الاول هو نفس الامر القايم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات ما مع انتساب
ذلك الامر اليه كالعالم وكان المتعب وذا الدال والاطلاق المعنوية عليه الكزا
وايضا اعتبار المعنى الثاني يخرج الزيادة تكلف في شمول الامثلة وفي نفس
به اي بالثاني رجوع الضمير المجرور الى القسم الثاني من الحقيقي لما افتاده اقرب وانسب
للعكس والسياق ورجوعه الى الحقيقي مطلقا ح واشمل بحسب المعنى واما بسلا
لتناوله قسمي الحقيقي وقصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا مبالغة وادعاء
موجود

ولقائل ان يقول المقصود بالتعبير المذكور هاهنا لا يصدق على العلم نحو اعجبني هذا العلم لانه لا يدل الخ

٥٧

موجود فكما الخلاف قصره عليها قصرا حقيقيا اكمر والعدول من القصر الغير
الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء فيبقى مثلا من ذلك الرازي قصر الموصوف على
الصفة مثلا اذا كان حقيقيا ادعائيا اعتبر مفهوم سلب سائر الصفات عنه
ولا يشترط فيه اعتقاد المخاطب على احدى الانحاء المعتبرة في الافراد والقلب والتعيين
وذلك السلب يقتضي عدم الاعتداد بسائر الصفات واذا كان غير حقيقي يعتبر فيه سلب
بعض ما عدا تلك الصفة ويعتبر فيه اعتقاد المخاطب على احدى تلك الانحاء وليس
فيه عدم الاعتداد بسائر الصفات فيشترك في عدم جواز اتصاف الموصوف بصفات
مغايرة للصفة التي قصر الموصوف عليها وهذا لا يشترك في العدول فيهما
بان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين اراد انه اعتقد اشتراكه في صفتين فيه ولو قيل
اشتراكه في صفتين لم يحتج الى التاويل مقدوح عنه ما اذا اعتقد المخاطب اي خرج
عنه القصر الذي حصل اذا اعتقد انفراد فيحصل ما اذا اعتقد على ان ما موصولة او موصو
فة وهذا لا يقع لان المخاطب العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات
كيف وفي الصفات ما هو متقابلة يمتنع اجتماعها ولا يتصور فيه تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات اذا لم يكن هذا التخصيص وانما لم يلزم صدق الحكم الذي ذكره المصنف
اذا اريد به معنى لا ما عدا على امر موجود خارج عن المحدود ولذا الكلام في انه يجوز
تخصيص امر دون سائر الامور يقتضي ان تعيين المخاطب اشتراكه في جميع الامور وهذا
مما لا يقع في الصفات المعتبرة عرفا فلا يلزم تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وما هو
واقع لا يلزم صدق الحكم على امور موجودة خارج على المحدود مقصر على ذلك الامر ما عداه
وحاصل هذا القول انا نختار ان المصنف اراد بقوله دون اخرى وقد دون واحد ما عداه
من الواحد والاثنين والجمع ولا نسلم انه يخرج فيه قسم من قسمي القصر الحقيقي لانه
تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات اي تخصيص صفة بامر دون سائر الامور قلنا
التخصيص بالمعنى الذي ذكرتموه غير واقع لا نسلم انه على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث
لان تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت المتكلم الصفة لازما

Copyright © King Saud University